

استقالة جماعية من وكالة أنباء عراقية لانتهاكها الحقوق المالية والإدارية

من عام ما ينفي صحة تصريحات مدير المجموعة. وحتى في حال صحتها، فإنها تشير إلى انتهاك متعدد لحقوق الصحفيين والعاملين فيها. ورفضت جمعية الدفاع عن حرية الصحافة التعامل المهين والاستخفاف غير المقبول من قبل إدارة مؤسسة السومرية بحق العاملين فيها، معتبرة ذلك انتهاكاً لأدنى حقوق الصحفيين.



جمعية الدفاع عن حرية الصحافة
التعامل المهين والاستخفاف
غير مقبول بحق العاملين
في السومرية

وطالبت إدارة الوكالة والمسؤولين فيها بالإسراع في دفع مستحقات الصحفيين، ومرعاة الظروف والمصاعب التي تواجه الكوادر الإعلامية لآداء عملهم الصحفي، والكف عن التلاعب بوضعهم المعيشي. وعبرت الجمعية عن كامل تضامنها مع الزملاء الصحفيين، واستعدادها الكامل للمضي بالإجراءات القانونية للحصول مستحقاتهم.

صرحوا به، قائلاً إن "خلفاً إدارياً حصل ويجري تسويته". وتضم مجموعة "السومرية" إذاعة وقناة فضائية ووكالة إخبارية. وسبق أن أشار طلال في تصريحات سابقة إلى أن المجموعة تجاوزت أزمته وأن أوضاعها جيدة. وقال في أغسطس 2019 "لم تفقد السومرية مميزات الإعلام ولا تزال تحافظ على مهنتها، لا أنكر وجود خلل رافقنا لمدة ثمانية أشهر على الشاشة فعلياً، لكن ذلك لم يؤثر على الأخبار والوكالة، وما زال الشرق الأوسط والعالم كله يأخذ من وكرتنا، ولدينا مشتركون بأعداد لا تتوفر لاية مؤسسة أخرى".

وتابع "تحسن واقعهم، المنافسة تحتاج رأس مال كبير، والكل يعرف أن المؤسسة الإعلامية مثل شخص يحرق أموالاً، فالاستهلاك مستمر، لكن هناك قنوات تنافسنا لديها إعلانات توفر من 100 إلى 150 مليون دولار في السنة، لأن الجهات التي تعلن لها ذات ميزانيات تبلغ مستوى دولة". غير أن شكوى العاملين تحدثت عن عدم حصولهم على مستحقاتهم منذ أكثر

بغداد - قدم العاملون في وكالة "السومرية نيوز" العراقية استقالة جماعية احتجاجاً على عدم صرف مستحقاتهم المالية للأشهر الستة الماضية، إضافة إلى سوء الإدارة. وقالت جمعية الدفاع عن حرية الصحافة في العراق إنها تلقت معلومات من عدد من المحررين المستقلين تفيد بأن الاستقالة الجماعية جاءت بعد أن رفضت الإدارة تسليمهم مستحقاتهم المالية وتخفيضها إلى الثلث، لافتين إلى أنهم لم يتسلموا رواتبهم منذ سنة كاملة، وتسلموا رواتب مخفضة لسنة أشهر فقط، مقابل توقيعهم على تعهد خطي يقضي بعدم المطالبة بمستحقاتهم قضائياً، كما تعهدت الإدارة بتسليم بقية المستحقات في وقت لاحق. وعثر العاملون في الوكالة عن امتعاضهم من سوء الإدارة فيها، لاسيما من قبل مديرها غزوان جاسم وتعامله مع العاملين باستخفاف، وإجبارهم على العمل لساعات إضافية دون مقابل. من جهته، نفى مدير مجموعة "السومرية" الإعلامية عمار طلال تقديم العاملين استقالة جماعية، على عكس ما

السلطة الفلسطينية ترعى حرية الصحافة لتحسين سجلها قبل الانتخابات

القوانين المنظمة للعمل الصحفي تحتاج إلى مراجعة



القمع الإعلامي مزدوج في الأراضي الفلسطينية

انتهاكات ضد الحريات الإعلامية خلال شهر ديسمبر الماضي، إثنان منها ارتكبتا في الضفة الغربية و6 انتهاكات ارتكبت في قطاع غزة.

وقد شكل أخطر هذه الانتهاكات ما تعرض له الصحفي محمد اللحام من تهديد بالخطف والقتل من قبل أفراد من إحدى العائلات الفلسطينية بسبب ما كان نشره خلال برنامج يقدمه عبر قناة "معا" الفضائية. فيما تمثلت الانتهاكات التي رصدت في قطاع غزة بالاعتقالات والاستدعاءات، منها اعتقال المصور محمود عمر قنديل، واعتقال الصحفي محمود اللوح واستدعائه من قبل الأمن الداخلي في غزة عدة مرات.

والمضايقات التي تقوم بها الأطراف الفلسطينية لا تقتصر على منع الصحفيين من ممارسة عملهم، بل يطالهم ما يطال باقي أبناء الشعب الفلسطيني من الملاحقات والاعتقالات لمحاولة تكميم الأفواه وترهيب العاملين في المجال الإعلامي. وذكر العديد من الصحفيين أن الاعتقال يتم بشكل مهيمن مع التعدي بالضرب والإهانات اللفظية، والأمنية قامت باقتحام منزله وتفقيشه مباشرة التحقيقات معهم، كما أنه قد سُجلت بعض حالات تعذيب قامت بها أجهزة الأمن الفلسطينية للصحفيين.

وتعرض الصحفي عامر أبو عرفة، الذي يعمل لصالح وكالة "شهاب" الفلسطينية، للاعتقال بسبب عمله الصحفي وتشاطبه على وسائل التواصل الاجتماعي، وأفاد أن أجهزة السلطة الأمنية قامت باقتحام منزله وتفقيشه ومصادرة أجهزة الكمبيوتر والكاميرات والبطاقات الشخصية الخاصة به دون إذن قضائي.

ويقول صحفيون إن حالات القمع الإعلامي تكون مزودة أحياناً وتمارس من قبل القوات الإسرائيلية والأجهزة الأمنية التابعة للسلطة ضد "عدو واحد"، وهو الصحفي، فبكر مقال بسيط عن الصور الصحافي محمد عوض، الذي كان معتقلاً سابقاً في السجون الإسرائيلية ومن ثم اعتقلته أجهزة الأمن الفلسطينية التي قامت بتعذيبه، الأمر الذي دفعه لخوض إضراب عن الطعام، وحتى بعد الإفراج الأخير عنه لم يسلم من المضايقات والملاحقات، فقد اقتحمت القوات الإسرائيلية منذ أقل من أسبوعين منزله لاستدعائه للتحقيق من قبل جهاز المخابرات الإسرائيلي، ليلخل كالعشرات غيره من الصحفيين بين مطرقة وسندان طرفاها الاحتلال والسلطة الفلسطينية جراء مهنته.

سجلت نقابة الصحفيين الفلسطينيين تحسناً في أوضاع حرية الصحافة نتيجة تراجع الانتهاكات من قبل السلطة الفلسطينية، التي تسعى إلى تحسين سجلها في مجال الحريات وحماية الصحفيين قبل الانتخابات القادمة، حيث تحتاج إلى دعم القطاع الصحفي للتأثير على الناخبين.

استمرار الانتهاكات الفلسطينية الداخلية في الضفة وغزة، مبيناً أن "النقابة تدخلت في العشرات من الحالات ووجدت حلولاً لحالات الاعتقال أو المنع". وذكرت لجنة الحريات الإعلامية في نقابة الصحفيين أنها رصدت 490 انتهاكاً إسرائيلي بحق الصحفيين في الضفة الغربية وقطاع غزة عام 2020.

وتم تسجيل 118 انتهاكاً أيضاً ارتكبت بحق الصحفيين من قبل جهات فلسطينية مختلفة في الضفة الغربية أو في قطاع غزة، وهو ما دفع بالهيئة المستقلة لحقوق الإنسان لدى نقابوس الخطر.

وقال مدير عام الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان عمار دويك، إن "الصحافي الفلسطيني يعمل في بيئة معقدة تصل حد القتل أو السجن وممارسة التضييق والملاحقة، عدا عن القوانين القديرة وغياب حق الوصول إلى المعلومات".

وأوصى دويك بمراجعة شاملة للمنظومة التشريعية النازمة للعمل الصحفي وإزالة كل القيود غير الجبرية، وقال إن على المؤسسة الأمنية الكف عن استدعاء أي مواطن على خلفية النشر وإبداء الرأي، مطالبا النيابة العامة بإنهاء التوقيف كعقوبة سواء بحق المواطنين أو الصحفيين.

وتشير التقارير الشهرية التي تصدر عن المنظمات الحقوقية المدافعة عن حرية الصحافة والحريات الإعلامية دائماً إلى وجود عدة انتهاكات تقوم بممارستها أجهزة السلطة الفلسطينية ضد الصحفيين، وتمثل معظمها في الاعتداء على الصحفيين أو احتجازهم واعتقالهم، وكذلك في التضييق عليهم في ممارسة عملهم، وأيضاً منع بعض الطواقم الإعلامية من تغطية الأحداث وإتلاف تصاريح للتنقل والعمل.

ووثق المركز الفلسطيني للتعدي والحريات الإعلامية "مدى" ارتكاب جهات فلسطينية مختلفة ما مجموعه 8

رام الله - رصدت نقابة الصحفيين الفلسطينيين في تقريرها السنوي الأخير تراجعاً في الانتهاكات المسجلة من قبل السلطة الفلسطينية ضد الصحفيين، رغم أن التقارير السابقة رسمت صورة قاتمة عن الحريات الصحافية في فلسطين وحملت الحكومة جزءاً كبيراً من المسؤولية.

وقال نقيب الصحفيين ناصر أبو بكر إن التقرير رصد تحسناً ملموساً على صعيد صيانة حرية الصحافة وانخفاض كبيراً في التجاوزات على حقوق الصحفيين على المستوى الداخلي من قبل الحكومة الحالية.

وبالنظر إلى اقتراب الانتخابات وحشد جميع الأطراف السياسية طاقتها للفرز فيها، تحاول السلطة الفلسطينية تحسين سجلها في مجال حرية الصحافة والإعلام، وتضع ثقلها لتحسين صورتها وجذب الأنظار باعتبارها حامية الحريات، خصوصاً أن المعركة الانتخابية تدور رحاها عبر وسائل الإعلام.

وأصدر الرئيس الفلسطيني محمود عباس الجمعة الماضية مرسوماً رئاسياً حدد فيه موعد الانتخابات التشريعية في الثاني والعشرين من مايو المقبل، والثلاثين من يوليو، وتعتبر الأشهر القادمة حاسمة لإنقاذ الفلسطينيين بالتصويت، حيث تقوم وسائل الإعلام بدور مؤثر على الناخبين.

وبدا اهتمام الحكومة بهذا المجال واضحاً خلال تسلم رئيس الوزراء محمد اشتية من أبو بكر ورئيس لجنة الحريات في النقابة محمد اللحام التقرير السنوي الثامن للحريات الإعلامية في فلسطين، في مكتبه برام الله، بحضور أعضاء الأمانة العامة لنقابة الصحفيين. وأشاد اشتية بجهود النقابة في توثيق الانتهاكات الإسرائيلية، مؤكداً "حرص الحكومة الفلسطينية على صيانة حرية الصحافة وسلامة الصحفيين"، وأضاف أن "الممارسة الديمقراطية لا تنحصر في الانتخابات بل هي نهج حياة". وتحدث اللحام عن

واشنطن تساند فيسبوك وغوغل في معركة الدفع مقابل الأخبار بأستراليا

عماقة الإنترنت في أستراليا على ناشري الصحف كبر.

وانخفض عدد الصحفيين الأستراليين العاملين في الصحافة المكتوبة وعبر الإنترنت بأكثر من 20 في المئة منذ عام 2014.

وقد دفع فايروس كورونا - الذي أدى إلى انخفاض عائدات الإعلانات في قطاع الصحافة - الحكومة إلى التحرك.

وأوضح الوزير فرايدنبرغ "لم يجرز أي تقدم ملموس، لذلك اتخذنا قرار القيام بهذه الخطوة سعياً لأن نكون الدولة الأولى في العالم التي تضمن دفع هذه المواقع الاجتماعية مقابل محتوى الصحف الذي تنتشره".

وتشير تقارير إخبارية إلى أن حوالي 17 مليون أسترالي يتصفحون فيسبوك شهرياً ويمضون ما عدله 30 دقيقة يومياً على المنصة، فيما تستخدم 98 في المئة من عمليات البحث عبر الهاتف المحمول الأسترالية موقع غوغل.

بدورها، اتخذت فرنسا خطوة مماثلة، وثبتت محكمة استئناف في باريس خلال أكتوبر الماضي أمراً موجهاً إلى شركة غوغل بوجوب التفاوض مع مجموعات إعلامية، في نزاع قديم بشأن عائدات الأخبار على الإنترنت.

وجاء قرار المحكمة بعد مضي ساعات على إعلان شركة غوغل أنها اقتربت من إبرام اتفاق مع وسائل إعلام فرنسية، لتعويضها مادياً عن الأخبار التي تنتجها وتظهر في نتائج أشهر موقع بحث في العالم.

وورد في بيان أصدرته غوغل "أولويتنا تبقي التوصل إلى اتفاق مع دور النشر ووكالات الأنباء الفرنسية. قدّمنا طلباً للحصول على توضيح قانوني بشأن بعض أجزاء الأمر، وسنراجع الآن قرار محكمة الاستئناف في باريس".

خلال عملية وضع القواعد التنظيمية في أستراليا، حيث يمكن لأصحاب المصلحة أن يتناكروا في ذلك".

وأعلنت الحكومة الأسترالية في شهر ديسمبر عن التشريع بعد أن توصل تحقيق إلى أن عمالقة التكنولوجيا يمتلكون الكثير من القوة السوقية في صناعة الإعلام، وهو وضع يشكل تهديداً محتملاً للديمقراطية.

وقال وزير الخزانة الأسترالي جوش فرايدنبرغ في بيان إن "الحكومة ملتزمة بالمضي قدماً في قانون إلزامي من شأنه معالجة اختلالات القوة التفاوضية مع المنصات الرقمية وشركات الإعلام".

جوش فرايدنبرغ
أستراليا ملتزمة بالمضي قدماً في قانون إلزامي لمعالجة اختلالات القوة

وأضاف أن "القانون جاء بعد مراجعة استمرت 18 شهراً من قبل لجنة المنافسة والمستهلك الأسترالية، وإثر استشارة مكثفة تضمنت جهات نظر كل من غوغل وفيسبوك".

ووجد تحقيق أسترالي أنه مقابل كل 100 دولار أسترالي من الإنفاق الإعلاني عبر الإنترنت، يذهب 53 دولاراً أسترالياً إلى غوغل و28 دولاراً أسترالياً إلى فيسبوك و19 دولاراً أسترالياً إلى شركات الوسائط الأخرى.

وبعد ضغط مكثف - ولكن غير ناجح - على الحكومة الأسترالية من عمالقة التكنولوجيا لإلغاء القوانين المقترحة التي تعتبرها شركتا غوغل وفيسبوك غير عادلة، قالتا إنهما قد تضطرا إلى الحد من عروضهما في البلاد. وكما هي الحال في العديد من البلدان، يعد تأثير

واشنطن - طلبت الحكومة الأميركية من أستراليا إلغاء القوانين المقترحة لإجبار عمالقة الإنترنت فيسبوك والغاب، الشركة الأم لغوغل، على الدفع للمؤسسات الإخبارية مقابل مشاركة محتواها، مقترحة نموذجاً طوعياً للدفع.

وقالت الولايات المتحدة، في مذكرة مقدمة إلى البرلمان الأسترالي، إن "التشريع المقترح غير مقبول وغير عملي وغير متوازن ويمكن أن يتعارض مع اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وأستراليا".

وتفرض قوانين الإعلام مدونة سلوك إلزامية على المنصات الرقمية، من شأنها أن تسمح بالمفاوضات الفردية والجماعية مع وسائل الإعلام الأسترالية بشأن الدفع مقابل عرض محتوى الأخبار في غوغل وفيسبوك.

وبموجب القانون الذي يحظى بدعم سياسي واسع، وهو حالياً أمام لجنة مجلس الشيوخ، سيخضع عمالقة التكنولوجيا في الولايات المتحدة غوغل وفيسبوك لتحكيم الأسعار الإلزامي إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق على سعر عادل لوسائل الإعلام الأسترالية.

كما يفرض القانون مزيداً من وسائل الإعلام بإشعار مسبق قبل 14 يوماً يخطر بالتغييرات الخوارزمية التي قد تؤثر في أعمالها.

وقال مكتب الممثل التجاري للولايات المتحدة "إن القوانين المقترحة قد تؤدي إلى نتائج ضارة".

واقترح مساعدا الممثلين التجاريين الأميركيين دانيال باهار وكارل إيلرز على أستراليا "دراسة الأسواق" وتطوير مدونة طوعية "إذا كانت الظروف مناسبة. وأضافا "إذا كانت المدونة غير فعالة، فمن الممكن تقييم الخيارات وتقديم الأدلة لدعم أو معارضة المقترحات المحددة من



المؤسسات الصحافية بحاجة إلى الدعم من أجل البقاء